

15 جويلية 2013

من وزير المالية  
إلى

أ.ز.  
1226

الموضوع : حول النظام الجبائي لخدمات مسداة من قبل مخبر ألماني  
المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 01 جويلية 2013

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة النظام الجبائي في مادة الخصم من المورد للمبالغ التي يدفعها مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية لفائدة مخبر ألماني مقابل القيام بتحليل علمية، يشرفني إعلامكم بما يلي:

#### I. في مادة الضرائب المباشرة

بالرجوع إلى أحكام اتفاقية التعاون العلمي والفني في ميدان علوم التكنولوجيا الحيوية والعلوم الزراعية المبرمة بين مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية ومعهد البحوث النباتي ( ) الألماني " ، يتبين أنّ هذا الأخير يقوم بعمليات تحليل جزيئي (analyse moléculaire) للعينات والجينات التي يرسلها له المركز.

على هذا الأساس، وباعتبار أنّ المعهد الألماني غير مستقر بتونس وأنّ المكافآت مقابل التحليل العلمية لا يشملها تعريف لفظة " أتوات " الوارد باتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي المبرمة بين تونس وألمانيا بتاريخ 23 ديسمبر 1975، فإن المبالغ المدفوعة من قبل مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية لفائدة المخبر الألماني " موضوع مكتوبكم لا تخضع للضريبة بتونس ولا للخصم من المورد بهذا العنوان. ويستوجب الانتفاع بهذا الإعفاء الاستظهار بشهادة إقامة جبائية مسلمة من قبل السلطات الجبائية المختصة بألمانيا.

## II. في مادة الأداء على القيمة المضافة

تخضع التحاليل العلمية المنجزة من قبل معهد البحوث الألماني لفائدة مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية للأداء على القيمة المضافة بتونس باعتبارها خدمات مستغلة بالبلاد التونسية وذلك وفقا لأحكام الفصل 3 من مجلة الأداء على القيمة المضافة. ويستوجب الأداء المذكور بنسبة 6% طبقا لأحكام الفقرة I من الجدول "ب" الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة.

ويتعين عليكم خصم كامل مبلغ الأداء على القيمة المضافة الموظف على المبالغ المدفوعة مقابل التحاليل العلمية المنجزة بألمانيا طبقا لأحكام الفصل 19 من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

هذا، ويستوجب تحويل المكافآت الراجعة لمخبر التحاليل بألمانيا موضوع مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه الاستظهار بشهادة إعفاء من الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات تسلم له من قبل مصالح مراقبة الأداءات المختصة.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه  
المدير العام للدراسات  
والتشريع الجبائي  
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي